



بيان جمهورية مصر العربية
تلقيها السيدة الكيميائية / جيهان محمد السقا
مدير عام بوزارة الدولة لشئون البيئة
في الدورة الثامنة عشر لاعمال التنمية المستدامة
نيويورك 3 – 14 مايو 2010
التعدين

التاريخ: 6 مايو 2010

شكراً سيدى الرئيس وشكراً للسادة المحاضرين
أولاً أهنتكم علي عضوية المكتب لهذه الدورة.
وأضم صوتي الى البيان الذي أدلى به ممثل أندونيسيا الموقر باسم مجموعة 77
والصين، كما أضم صوتي للبيان الذي أدلى به ممثل لبنان باسم المجموعة العربية.
وأضم صوتي للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية

تتوفر في مصر خامات معدنية متعددة مثل خام الفوسفات ، الحديد، الذهب وغيرها. وقد تم تطوير أنشطة الاستكشاف والاستخراج والتصنيع إلا أن ذلك ما زال قاصراً بالمقارنة للثروات المتوفرة وإمكانات الاستفادة منها. وعلى الرغم من ذلك فإن استغلال هذه الموارد يمثل قطاعاً هاماً في اقتصاديات مصر ويمكن أن يحقق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية الواحدة. وقد كرست الدولة جهوداً متعددة لتطوير إمكاناتها في مجال استثمار الثروات المعدنية على المستوى الوطني منها:

البدء في تطوير قواعد بيانات جغرافية من خلال المركز الوطني للاستشعار عن بعد، والتي تعد خطوة هامة للتمكن من إجراء الدراسات الجيولوجية والفيزيائية والبيئية الازمة لتحديد المجالات المحتملة للاستثمار والاحتياطات من المواد الخام المعدنية. وتدريب الكوادر على استخدام نظم المعلومات الجغرافية.

توفير أنظمة وقوانين مشجعة للاستثمار مما ساعد في زيادة الاستثمارات الموجهة إلى تطوير استغلال الثروات المعدنية و الاتجاه إلى تنمية الصناعات التعدينية وتحقيق التكامل بينها في مجالات تنمية أعمال الاستخراج.

تنمية أعمال التصنيع بالإضافة إلى تقوية الصناعات المغذية والمرتبطة بقطاع التعدين.

نقل الصناعات المتواجدة داخل المناطق الحضرية واعادة توطينها في المناطق الصناعية من خلال تشجيع المستثمرين لنقل أنشطتهم الصغيرة والمتوسطة لأماكن بعيدة عن المناطق السكنية بتقديم تيسيرات وحوافز للاستثمار.

أستبدال التكنولوجيا المستخدمة بتكنولوجيا صديقة للبيئة

إنشاء محطات معالجة للصرف الصناعي .

الا أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف المرجوة في مجال التعدين منها:

قصور قواعد البيانات المتوفرة حالياً وال الحاجة إلى تطويرها.

قصور حواجز الاستثمار في عمليات الاستكشاف والاستخراج في المناطق الواقعة بوجود ثروات معدنية.

النecessity إلى تطوير التشريعات والقوانين القائمة .

● تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار في مجال التعدين والصناعات ذات الصلة ودعوة الهيئات والمجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لمشروعات التعدين

● الحاجة الى النظر قدما نحو نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات سواء على الصعيد الأقليمي أو الدولي

● الحاجة الى توفير الدعم اللازم لبناء القدرات في مجال التعدين

وأخيرا فأنه من الضروري الوصول للنمو الاقتصادي والحد من الفقر مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة والسلامة والصحة المهنية وضرورة النظر الى زيادة الحوافز لاعادة التدوير

شكرا سيدى الرئيس